المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السلوك السياسي في العراق واثره على الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق بعد العام 2003
اسم الكاتب: م.د. لواحظ خليل ابراهيم، أ.د. عامر هاشم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6621
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 06:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السلوك السياسي في العراق واثره على الاستثمارات المحلية والاجنبية في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.د . لواحظ خليل ابراهيم / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
awahedh1968@gmail.com
أ.د. عامر هاشم عواد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد
Lawahedh1968@gmail.com

الملخص

تسعى دراسة موضوع السلوك السياسي في العراق وأثره على الاستثمارات المحلية والأجنبية في مرحلة مهمة بعد عام ٢٠٠٣، إلى معالجة مشكلة بحثية مضمونها: لماذا أثر السلوك السياسي في العراق على الاستثمارات المحلية والأجنبية بهذه الشدة؟ والاهمية التي ينطوي عليها البحث في موضوع السلوك السياسي في العراق تؤكد دخول العراق مرحلة جديدة بعد ٢٠٠٣ . وهذه المرحلة تختلف عما قبلها في البيئة الاستثمارية التي وفرت فرصا كبيرة مع فرض تحديات جدية عليها. المنهجية المعتمدة في البحث هي المنهج النظمي. وتوصل البحث إلى عدة نتائج منها: أن السلوك السياسي في العراق كان له أثر سلبي على الاستثمار المحلي والأجنبي، وعدم وجود بيئة داخلية مناسبة لهذه الاستثمارات، وعدم قدرة العراق على المنافسة في جذب هذه الاستثمارات إقليميا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: السلوك السياسي، الاستثمارات المحلية، السلطة التشريعية.العراق.

تاريخ الاستلام : ٦/ ١ /٢٠٢٤ **تاريخ القبول:** ١٦ / ٢ /٢٠٢٤ **تاريخ النشر:** ١ / ٣ /٢٠٢٤

Political Behavior in Iraq and its Impact on Domestic and Foreign Investments in Iraq after 2003

Lecturer. Dr. Lawahedh Khaleel Ibrahim
Center for Strategic and International Studies / Baghdad University
Lawahedh1968@gmail.com

Prof. Dr. Amer Hashim Awoaad
Center for Strategic and International Studies / Baghdad University
amerha@gmail.com

Abstract

Studying the issue of political behavior in Iraq and its impact on local and foreign investments at an important stage after 2003 seeks to address a research problem whose content is: Why did political behavior in Iraq

impact local and foreign investments so severely? The importance of researching the issue of political behavior in Iraq confirms that Iraq has entered a new phase after 2003. This stage differs from the previous one in that the investment environment provided great opportunities while imposing serious challenges.

The methodology adopted in the research is a systematic approach. The research reached several results, including that political behavior in Iraq had a negative impact on domestic and foreign investment, the lack of an appropriate internal environment for these investments, and Iraq's inability to compete in attracting these investments regionally and internationally.
Keywords: Political Behavior, Local Investments, Legislative Authority, Iraq.

اهمية البحث

ان اهمية البحث في موضوع السلوك السياسي في العراق واثره على الاستثمارات المحلية والاجنبية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ناجم عن اهمية هذه الاستثمارات ، وما تحققه من نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية ورفاهية للمجتمع ، وكيفية الحصول على التمويل لاغراض هذه التنمية من مصادر امينة وبدون تحمل اعباء مالية كبيرة ، حيث ان هذه الاستثمارات تمنح العراق فرصا كثيرة . يسلط البحث الضوء على السلوك السياسي والمتغيرات التي اثرت عليه بعد العام ٢٠٠٣ ، وعلى اليات استخدام هذه الاستثمارات ، والاهداف التي يراد تحقيقها ، وفسر البحث الاسباب التي جعلت العراق الى يتبنى سلوك سياسي محدد تجاه الاستثمارات المحلية والاجنبية. وقد تقيد البحث بالحدود المكانية حيث انه بحث الاستثمارات المحلية والاجنبية في العراق ، وزمانيا تحدد بدراسة الاستثمارات المحلية والاجنبية لما بعد العام ٢٠٠٣ ، وموضوعيا ، فانه تحدد بدراسة السلوك السياسي تجاه الاستثمارت المحلية ، والاجنبية وليس غيرها.

اشكالية البحث:

تتحدد مشكلة البحث بسؤال مركزي: لماذا تبنى العراق سلوك سياسي معين تجاه الاستثمارات المحلية والأجنبية بعد عام ٢٠٠٣ ؟ تثير هذه المشكلة عدة تساؤلات ستتم الإجابة عليها في متن البحث وهي: ما هي المتغيرات التي تؤثر على السلوك السياسي العراقي ؟ كيف يصنع العراق سياساته الاستثمارية الداخلية والخارجية ؟ ما هي أدوات وعناصر تنفيذ السلوك السياسي العراقي ؟ هل يمكن اعتبار السلوك السياسي العراقي فاعلاً أم غير فاعل ؟

فرضية البحث:

نفترض هنا أنه كلما كان السلوك السياسي للمؤسسات الحكومية أكثر انسجاما مع الانفتاح الاستثماري ، كلما زاد تحقيقه لأهداف الدولة الاستثمارية ، وافتراض اذا كان اداء السلوك السياسي العراقي مؤثرا فانه سيكون فعالا مقارنة بموارد العراق ومصالحه الاستثمارية والعكس صحيح ، وفرض أن ادراك السلوك السياسي لطبيعة التغيرات والتحولات المستمرة التي تشهدها بيئات الاستثمار الأجنبي سيحقق التنمية في لجميع قطاعات الدولة.

منهجية البحث:

يتبنى البحث المنهج الوصفي والتحليل النظمي ، لتناسبه مع الادوات والبيانات والنتائج التي يراد بلوغها .

المقدمة

تعد دراسات السلوك السياسي من الموضوعات المهمة في مجال العلوم السياسية ، لأنها تمثل المواقف الرسمية للدولة في تعاملاتها الداخلية والخارجية. تزداد الأهمية إذا أدركنا أن هناك اهتماماً كبيراً بالاستثمارات المحلية والأجنبية لما تجلبه من منافع للبلاد ، ونتيجة للعلاقات المفتوحة بين دول العالم المختلفة ، والتأثير بين البيئة الداخلية والخارجية للدولة التي تمنح الدولة فرصاً كبيرة للاستثمار. في عام ٢٠٠٣ شهد العراق تغييرا كبيرا في نظام الدولة وتفاعلاته وعلاقاته مع البيئة الخارجية. لا بد أن تغير السلوك السياسي العراقي في مختلف الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية اختلف في تعامله مع البيئة الخارجية التي شهدت انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي ، والعمل على تطوير رؤى تلتزم هذا السلوك وأدوات تنفيذه وتقييمه.

لقد تبنى العراق نظام حكم ديمقراطي جمهوري برلماني ، وأصبح السلوك السياسي محددًا في أطر دستورية ومؤسسية وفكرية لا يمكن الانحراف عنها ، بما في ذلك دعم الاستثمار المحلي والأجنبي ، والسماح للاستثمار الأجنبي بدخول العراق وتسهيل عمله ومنح المستثمر الأجنبي ضمانات جيدة لتشجيعه على القدوم إلى العراق.

إلا أن هذه الأطر النظرية ، رغم تشريعها في قوانين الدولة العراقية ، إلا أن الحقيقة والوقائع فرضت موقفًا مختلفًا وتراجعًا في الاستثمار بكافة أشكاله ، وذلك بسبب معاناة البلاد منذ عدة سنوات من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ، والمنافسة الإقليمية والدولية لتطوير الاستثمارات المحلية والمنفسة القوية فيما بين الدول لجذب الاستثمارات الاجنبية اليها. ان السلوك السياسي في العراق كان له دور في تقييد وضياع الفرص الاستثمارية الكبيرة المحلية والاجنبية

واحتكارها في دولة أو دولتين فقط ، وعدم السماح لعدة دول بالدخول والاستثمار فيه رغم الفرص العديدة المتاحة له وحجم الموارد المتاحة والدعم الدولي ، ورغم رغبته في جذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن ادواته وأداؤه كان ضعيفاً نتيجة تأثير السلوك السياسي على أداء الاستثمار الداخلي والخارجي.

اولا- السلوك السياسي مفهومه وأشكاله وشروطه

يشكل السلوك بمعناه العام مجموعة متعددة ومتنوعة وغير متجانسة من السلوكيات ، مثل السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها. وفيما يتعلق بموضوع البحث سنتعامل مع السلوك السياسي للدول عموما والسلوك السياسي في العراق. والذي يصاغ ويرسم بطريقة تؤدي إلى زيادة فرص النجاح ، وتحقيق الفوائد المتوقعة للدول وتمسكها بهذا السلوك ودفاعها عنه امام التحديات الداخلية والخارجية ، حيث تعد كل من السياسات الداخلية والخارجية للدول مفاصلان مهمان يشكلان سياستها العامة. (عيسى و مصطفى ٢٠١٨ ، ٩١)

١. مفهوم السلوك السياسي

السلوك السياسي هو نشاط سياسي يقوم به الأفراد داخل الدولة ، وهو جزء من حضور هؤلاء الأفراد وانفعالاتهم وأحكامهم في القضايا السياسية الداخلية ، وهي القرارات التي تتخذها الحكومة بغض النظر عن اختلاف الانظمة السياسية للدول وتوجهاتها الفكرية المختلفة على ان تتماشى مع إطار السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة. كما انه نشاط يمارسه فرد أو مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أدوارًا اجتماعية معينة ، وينظمون الحياة في المجتمع ، ويحددون مراكز القوة فيه ، وينظمون العلاقة بين القيادة والمجتمع. (اوجي ٢٠١١ ، ١١)

ويعرف السلوك السياسي أيضا ، بانه ذلك النشاط ، والفعالية التي يمارسها فرد ، أو أفراد لهم دور سياسي محدد. ومن خلال هذا الدور ينظمون الحياة السياسية في مجتمعاتهم ، ويعملون على تنظيم العلاقة السياسية فيما بين قيادة الدولة ، ومجتمعها ، وتحديد مراكز القوة في هذا المجتمع. (الشمري ٢٠١١ ، ٨٢)

يعد السلوك السياسي نمط مهم من ألانماط السلوكية الاجتماعية التي تخضع إلى نفس شروط ، ومواصفات واحكام وقوانين السلوك الاجتماعي. إلا أنه يركز على النشاط المتعلق بالحكم والقيادة وتنظيم المجتمع وتحقيق أهدافه وإشباع طموحات ، وتطلعات أفراد هذا المجتمع. غالبًا ما ينبع السلوك السياسي للحكومة من أيديولوجية ، وأهداف نظامها الاجتماعي ، ويتم تمثيله من خلال قوة سلطتها ودفاعها عنه ضد التحديات. ونلاحظ أن مضمون السلوك السياسي تحدده القرارات التي تتخذها السلطات التشريعية في المجتمع ، والتي تحدد أنماط التفكير الاجتماعي

بشرط أن تكون هذه الافكار منسجمة مع الوسائل الإدارية التي تستخدمها السلطات التنفيذية في الدولة. (دايش ٢٠١٨ ، ٤٢)

أن التشريع السياسي يعبر عن احتياجات المجتمع ، وظروفه ويكون مناسب له ، وله علاقة بمشاعر الأفراد ، وأحكامهم في شأن قضية مهمة في حياتهم ، وعلاقاتهم الاجتماعية. يقوم السلوك السياسي على فكر اجتماعي محدد يهدف إلى تحقيق الأهداف القصيرة ، والطويلة المدى لمجتمع معين ، وهذا ما يعمل عليه المشرع ويدافع عنه ضد الأخطار. وكلما كان السلوك السياسي للمشرع أفضل ، زادت القرارات التي يتخذها والتي ستعكس رأي المجتمع وتلعب دورًا ورائدًا في العملية الديمقراطية. (الاسطل ٢٠١٣ ، ٥٢)

٢. **أشكال السلوك السياسي.**

أشكال السلوك السياسي هناك أشكال متعددة ومختلفة للسلوك السياسي تتبع الانظمة السياسية وافراد المجتمع ، وسنحدد أهمها فيما يلي:

أ سلوك الحكومة المتمثل في السلوك التنفيذي السياسي والإداري وسلوك مسؤولي السلطة التنفيذية وجهودهم في تنفيذ السياسات التنفيذية وتطبيق القانون. وكل القرارات الحكومية الصادرة بشأن الدولة ومؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ب السلوك التشريعي والسلوك القضائي ، فالتشريعي يمثل سلوك أعضاء المجلس التشريعي للدولة ، ولماذا ، وكيفية تصوت الاعضاء على مشاريع القوانين. اما القضائي فلا يقتصر دور القضاء على تطبيق القانون فقط ، بل له دور في تفسير وتطبيق القوانين في المحاكم ، ويتأثر بالخلفية الدينية والايديولوجية للقضاة.

ج السلوك الحزبي للأحزاب السياسية الموجودة في الدولة ، وسعيها وراء السلطة والاحتفاظ بها ، وطريقة استقطاب الناخبين والحفاظ على ولائهم ، وطريقة الدخول في العملية الانتخابية ، وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم. وسلوك هذه الأحزاب فيما بينها ، وكيفية تكوين التحالفات والائتلافات.

د سلوك المنظمات المدنية غير الرسمية التي تظهر في المجتمع وتنتمي الى البنية الاجتماعية ، مثل النقابات المهنية كنقابات العمال ، والنقابات ذات الاختصاصات المختلفة التي تلعب دورًا مهمًا في القضايا العامة للمجتمع ، وتقوم برعاية مصالح ألاعضاء الذين ينتمون لها أساسا ، ويكون سلوكها مهني بحت وغير سياسي.

هـ السلوك السياسي الدولي ، وهو سلوك الوحدات والمنظمات الدولية والأفراد المهتمين بالقضايا السياسية ، والسعي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية ، مثل الحرب على دولة ثانية ، أو تقديم المساعدة الاقتصادية لدول أخرى. (سالم ٢٠٠٣ ،٤١)

٣. شروط السلوك السياسي

للسلوك السياسي شروط عديدة من الواجب توفرها ليكون سلوكا ناجحا وسنحدد اهما فيما يلي: (عيسى و مصطفى ٢٠١٨ ، ٨٢)

أ وجود ترابط وعلاقة اجتماعية قوية بين الجهات التي تتخذ القرارات السياسية ، والجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات.

ب وجود أدوار اجتماعية متميزة يتم خلالها اتخاذ قرارات سياسية مهمة.

ج وجود عدد من الاحكام والقوانين المكتوبة وغير المكتوبة التي تحدد طريقة الوصول إلى القرار السياسي ، وكيفية تنفيذ هذا القرار ، وعلاقته بحاجات افراد المجتمع.

د ان يكون القرار السياسي المتخذ من قبل المشرع ، أو القيادة السياسية شامل وشرعي وعقلاني وان يكون انبعاث السلوك السياسي للسلطة الحاكمة من واقع المجتمع ويحقق مصالحه.

ثانيا– معوقات الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق

١. معوقات الاستثمار المحلي في العراق

معوقات الاستثمار المحلي ماتزال موجودة وواضحة وهي كما يلي:

أ ضعف وعي وثقافة الاستثمار بكافة انواعه لدى المواطن العراقي.

ب القوانين والتعليمات المتعلقة بامتلاك وتخصيص الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية الهامة ، والروتين والبيروقراطية التي تشكل عقبة في وجه المستثمر ، ورفض الدوائر الحكومية ذات العلاقة تقديم التسهيلات التي تساعد في التنفيذ. من المشاريع الاستثمارية.

ج الاجراءات المعقدة لدوائر الدولة التي تتعلق بتنفيذ المناقصات الخاصة بالاستثمارات واالبطؤ والتلكؤ في تنفيذها ، والفساد في تسليم الاموال في بداية الاستثمار ، حيث يهرب العديد من المستثمرين للخارج دون تحقيق الانجاز. (عبد القادر ، رافع ٢٠١٤، ٣٣)

د استحواذ وهيمنة القطاع العام على معظم الاستثمارات الكبيرة ، وعدم السماح للقطاع الخاص في الاستثمار في قطاعات محددة ، وضعف النظام المصرفي الحكومي ، وعدم دعم الاستثمارات والمستثمر.

هـ غياب الكفاءات المتخصصة في دوائر الاستثمار ، والاعتماد في على نظام المحاصصة والحزبية الضيقة الذي ادى الى تخلف واقع الاستثمار في العراق ، وغياب الرؤى والاستراتيجيات والسياسات للدولة في مجال الاستثمار ، وتخلف البنى التحتية الاساسية الضرورية للاستثمار ، مثل الكهرباء والماء ولنقل والمواصلات. (ابراهيم ٢٠١٤ ، ٣١)

و التدهور الامني الخطير وتهديد رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال العراقيين ، وهجرة اغلبهم الى خارج العراق ، مما ادى خلق بيئة طاردة للاستثمار .

ز تدخل العشائر والتهديد والابتزاز للمستثمر وفي مناطق متعددة من العراق ، واستحواذها على الاراضي المعدة للاستثمار بحجة امتلاكها هذه الاراضي.

ح انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري بشكل كبير ، والتلاعب والالفاف على القوانين وزيادة الرشوة والفساد ، مما يعيق الاستثمار المحلي ، ويبطئ مسيرة التنمية الاقتصادية.(صالح ٢٠١٦ ، ٢٩)

٢. معالجات مشاكل الاستثمار المحلي في العراق

معالجات وحلول المشاكل الاستثمارية في العراق تبداء من ايجاد هيكلية جديدة مناسبة للاستثمار المحلي ، التي تسهم في تطوير ونهوض هذا الاستثمار داخل الاقتصاد العراقي ، ومن هذه المعالجات مايلي: (IBRAHIM 2021 ,p 65)

أ العمل على إلغاء كافة القوانين والتشريعات التي تتعارض مع عملية الاستثمار المحلي ، وإلزام الدوائر الحكومية المعنية في مجال الاستثمار بتنفيذ قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، والعمل على سد النواقص فيه ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

ب القضاء على الروتين والبيروقراطية ، واختصار الوقت والجهد في إجراءات معاملات الاستثمار المحلية ، واستخدام الوسائل الإلكترونية.

ج تفعيل عمل أجهزة الرقابة المالية ودعم قراراتها وتنفيذها ، وتفعيل القضاء في جرائم الفساد ، وإبعادها عن المحاصصة والصراعات السياسية ، وتفعيل الرأي العام بالرقابة الشعبية ، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالتدخل. وتفعيل دور الرقابية وصرف الاموال بالطرق الصحيحة.

د محاربة الفساد المالي والإداري بشكل مستمر ، والتوعية بأخطاره من خلال وسائل الإعلام.

هـ اصلاح القطاع العام وفق معايير الكفاءة الاقتصادية ، واعتماد مبدأ الشفافية في عمله وخاصة المصارف الحكومية ، وتجديد نظامها بما يواكب التطور المصرفي العالمي ، وتقديم الدعم القطاع الخاص ، وايجاد الحلول لمشاكله ، وتشجيعه على دخول قطاع الاستثمار.

و العمل على توعية وتثقيف المواطن العراقي تجاه الاستثمار.

ز القضاء على الارهاب والمجموعات الارهابية ، والعمل على استتباب الوضع الامني مما يودي الى تحسين مناخ الاستثمار ، ووضع حد لتدخل العشائر ، ومحاسبة من يقوم بعملية الابتزاز للمستثمر.

ح خلق بنية تحتية جيدة ، ومعالجة اوضاع الكهرباء والطاقة ووسائل النقل والمواصلات ، فلا وجدو لاستثمار بدونها.

ط تدعيم العلاقات بين هيئة الاستثمار الوطنية ورجال الاعمال العراقيين المتواجدين في الخارج ، وتشجيعهم على العودة والاستثمار فيه ، وتحسين الظروف الامنية والقانونية والادارية التي تعرقل الاستثمار.

٣. معوقات الاستثمار الاجنبي في العراق

بالإضافة إلى الفرص العديدة المتاحة للاستثمار في مختلف القطاعات لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق ، هناك معوقات تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي اليه نتيجة الظروف التي مر بها . يمكننا سرد عدد منهم على النحو التالي: (اصلان ٢٠١٨ ، ٣٢)

أ الوضع الأمني الذي تواجهه الحكومة العراقية ، حيث يشكل تحدياً مهماً لشركات الاستثمار الأجنبية ، مثل النزاعات ، وتدخل العشائر وأصحاب النفوذ في عمل هذه الشركات ، وانتشار الجريمة ، الأمر الذي أدى إلى إحجام الشركات عن الاستثمار. عدم قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في العراق.

ب المعوقات القانونية والإدارية ، فهناك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق ، مثل التعقيدات الإدارية وقوانين الملكية والاستثمار العقاري وكيفية التصرف فيها ، وتعليمات تخصيص الاراضي لإقامة الاستثمار الاجنبي وملكيتها وتسجيل الشركات الاجنبية واجراءات الاقامة وسمة الدخول للمستثمر الاجنبي الى العراق جميعها تعرقل وتحول دون تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، اذ مازال قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ يتضمن العديد من التعقيدات في تطبيق هذا القانون.

ج معوقات التأميم والمصادرة والاستيلاء القسري المؤقت للاستثمارات الأجنبية ، والسلوك السياسي للعراق تجاه سيادته ، الأمر الذي يمثل هاجساً مخيفاً للمستثمر الأجنبي ، مما يؤدي إلى عدم رغبة المستثمر الأجنبي في القدوم إلى العراق.

د البيروقراطية والروتين للحكومة العراقية ، وهو عقبة كبيرة بوجه الاستثمار الاجنبي ، وعدم تقديم التسهيلات له والفساد المالي والاداري والتلاعب بالقوانين والرشوة .

هـ تخلف الانظمة المصرفية الحكومية والاهلية وتخلف انظمة التحويل والصرف الالكتروني.

و تخلف هيكل الاقتصاد العراق الاساسي والبنى التحتية فيه.

ز فقدان الثقة بين الجهات الحكومية والشركات المستثمرة الاجنبية ، وعدم وجود مبدء الشفافية في منح الاستثمار.

ح عدم وجود قوانين تنظم التجارة الدولية من استيراد وتصدير وضعف الرقابة على السلع المستوردة ، وما حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من انفتاح للحدود ودخول السلع والمنتجات بشكل عشوائي وغير مخطط له ، مما اثر على الاقتصاد العراقي وتراجع قطاع الصناعة ، الذي اضر بالاستثمار.

٤. ألاجراءات المستقبلية للاستثمار الاجنبي في العراق

على الحكومة العراق ان تسلك سلوكا سياسيا مشجعا للاستثمارات الاجنبية ، وان تعمل على خلق بيئة ومناخ استثماري جيد ، وان تحقق عدد من الاجراءات المستقبلية التي تساهم في حل المشاكل التي تعيق تدفق هذا الاستثمار ، وسندرج عدد منها كما يلي: (زكي ٢٠١٤ ، ٨٩)

أ بناء مؤسسات اقتصادية فعالية وسليمة ، تساهم في في خلق فرص للاستثمار الاجنبي ، وتخلق بيئة جاذبة للشركات الاجنبية.

ب السيطرة على استيراد السلع الاجنبية ، واستيراد المهمة منها التي تمتلك مواصفات جودة عالية ، وايقاف استيراد السلع التي يمكن صناعتها وانتاجها داخل العراق عن طريق القطاع الحكومي او الخاص ، مثل الورق والاثاث والاسمدة والمنتجات الزراعية والمعلبات والمواد الانشائية ، والعمل على تشجيع الصناعات العراقية ، وتشغيل المصانع العراقية والتي تساهم في تحقيق نمو الاقتصاد وخفض معدل البطالة.

ج تنظيم المناقصات والمزايدات العلنية للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ، واشراك أكبر عدد من المستثمرين العراقيين ، وتوفير المعلومات والبيانات بكل شفافية لجميع المستثمرين.

ثالثا: السلوك السياسي واثره على الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق

ان عملية خلق استثمارات جديدة هو عملية ضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي للعراق ، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة الدخل وبوتيرة سريعة لان معدلات الاستثمار المتحقق يعد شرط لتحقيق نمو الدخل الفردي المستهدف ، وفي العراق ماتزال معدلات نمو الاستثمارات بعيدة عن النسب الواجب تحقيقها ، ان الاستثمار له أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي ، لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، والمساهمة في توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج ، وتطوير وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل ، مما يخفض معدل البطالة ، ويعمل على تطوير وتوسيع الانتاج العراقي ومنافسة المنتجات الاجنبية ، وهذا يساهم في تعزيز الميزان التجاري العراقي ، ومن ثم ميزان المدفوعات.

وهو يساهم في تغيير الواقع الاقتصادي للعراق من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام ، لذلك من المهم ان يكون العمل على توجيه السلوك السياسي للمساعدة في إيجاد دور رئيسي للقطاع الخاص والاستثمارات ، وتشريع قانون الاستثمار المحلي والأجنبي يشجع الاستثمار ، ومنح الضمانات للمستثمرين المحليين والاجانب. (فاضل ٢٠١٩ ، ٥٢)

١. **الاستثمار المحلي في العراق**

هو احد المتغيرات الاقتصادية المهمة ، وهو توظيف الاموال المحلية في مجالات مختلفة والاستثمار في الاسواق المحلية ، وهو استثمار الاموال من قبل المؤسسات داخل حدود البلد بغض النظر عن طبيعة الاستثمار ، اوالادوات المستخدمه فيه. وهو أهم أساليب تنمية الدولة ، حيث يساهم في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق استقرار الدولة ورفاهيتها. وفيما يتعلق بالعراق يمكننا تحديد حجم وشكل الاستثمار بعد ٢٠٠٣ ، وأنه لا يزال ضعيفًا جدًا مقارنة بالحجم والثروة التي يمتلكها العراق من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التي توفر لها فرص استثمارية كبيرة. (هاشم ، و بخيت ٢٠٢٠ ، ٨٢)

ان من اهم اسباب هذا الضعف الارتباك السياسي الذي يعاني منه العراق ، وتخبط السلوك السياسي للحكومات المتعاقبة على حكم العراق ، وعدم وجود اهتمام بالقطاع الاستثملري ، مع عدم وجود تخطيط مركزي جيد للاستثمار ، وضعف القوانين والتشريعات ، مما اثر على وضعه الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص. (داود ٢٠١٤، ٦٢)

لقد سجل الاستثمار المحلي من القطاع العام والخاص في العراق للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٠,٦ ترليون دينار ، كانت حصة الاستثمار الحكومي حوالي ١٣٢ ترليون دينار ، ويشكل

نسبة حوالي ٦٠% ، فيما شكل الاستثمار الخاص ٨٨,٦ ترليون دينار اي مانسبته ٤٠% ، ويحقق الاستثمار المحلي الحكومي والخاص معدل نمو في الاقتصاد العراقي قدره ٧% تقريبا. يتاثر الاستثمار المحلي بقرارات الحكومة العراقية والظروف التي مر بها العراق من حروب واضطرابات وهدر للاموال ، والذي جعل من العراق دولة خطرة على الاستثمار .

الا انه بالرغم من كل هذه الظروف السيئة ، مازال النشاط الاستثماري يمارس عمله وبنسب متفاوته بين القطاعات المختلفة ، ويطمح ان يتغلب في المستقبل على كل الصعوبات والازمات التي تعرقل عمله ، كما يمكننا ان نلاحظ تحسن بالسياسات الاستثمارية الحكومية ، واعتبار الاستثمار من اولوياتها ، وان يكون هناك سلوك سياسي مساند لرفع نسب الاستثمارات المحلية ، وتشجيعها وتوفير الحماية وتقديم التسهيلات للمستثمر العراقي.(الاملح ٢٠٢٢ ، ٧٢)

جدول رقم (١) الايرادات والاستثمارات المحلية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في العراق (مليار دينار عراقي)

الايرادات والاستثمارات للفترة من ٢٠١٨ -٢٠٢٢ (مليار دينار عراقي)	
اجمالي الايرادات	٤٤٠,٠
اجمالي الاستثمارات	٢٢٠,٦
الاستثمارات في الموازنة العامة للدولة	١٣٢,٠
الاستثمارات من القطاع الخاص	٨٨,٦

تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار العراقي ٢٠٢٢

جدول رقم (٢) الاستثمارات المحلية للقطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في العراق (مليار دينار عراقي)

حجم الاستثمارات ومعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية (مليار دينار عراقي)						
القطاع	معدل النمو (%)	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الزراعة	% ٨,٤	١٢٨٠,٨	١٣٨٨,٤	١٠٥,٠	١٦٣١,٥	١٧٦٨,٥
النفط	% ٧,٥	١٤٥٧٩,٥	١٥٦٧٣,٠	١٦٨٤٨,٥	١٨١١٢,١	١٩٤٧٠,٥
التعدين	% ١,٠	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٨	٥,٨
الصناعات التحويلية	% ١٠,٥	٧٨٧,٢	(٨٦٩,	٩٦١.٢	١٠٦٢,٢	١١٧٣,٧
الكهرباء والماء	% ٦,٠	٣٥٩١,١	٣٨٠٦,٥	٤٠٣٤,٩	٤٢٧٧,٠	٤٥٣٣,٧
البناء والتشييد	% ٦,٨	٢١٣٥,٨	٢٢٨١,١	٢٤٣٦,٢	٢٦٠١,٨	٢٧٧٨,٧
النقل والاتصالات	% ٧,٠	٦٨٨٣,٠	٧٣٢٦٢,٨	٧٨٨٠,٣	٨٤٣١,٩	٩٠٢٢.١
التجارة	% ٨,٣	١٤٤٧٩,٩	١٥٦٨,٠	١٦٩٨,٢	١٨٣٩,١	١٩٩١,٨
المال والتامين	% ٢,٦	١٠٧٧,٩	١١٠٥,٩	١١٣٤,٧	١١٦٤,٢	١١٩٤,٥
الخدمات	% ٤,٥	٦٨٠٣,٣	٧١٠٩,٥	٧٤٢٩,٤	٧٧٦٣,٧	٨١١٣,١
الكلي	% ٧,٠	٣٨٦٩٢,٢	٤١١٧٢,٨	٤٣٩٣٤,٢	٤٦٨٨٩,٤	٥٠٠٥٢,٥

(تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار العراقي ٢٠٢٢)

شكل رقم (١) الاستثمارات المحلية للقطاعات الاقتصادية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في العراق(مليار دينار عراقي)

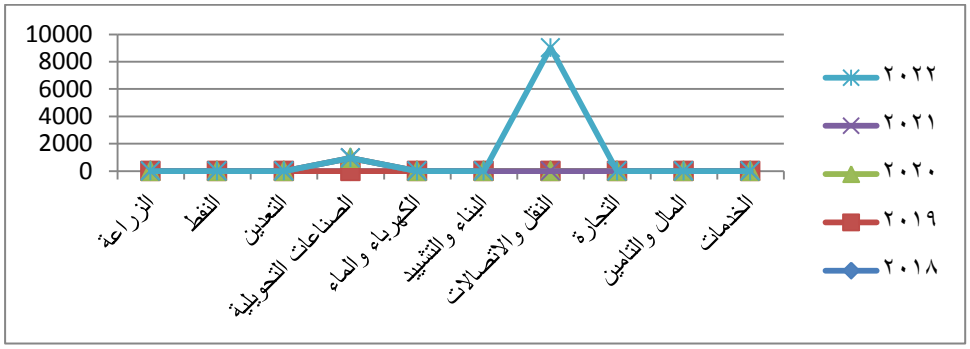

مخطط من عمل الباحثين ٢٠٢٣

جدول رقم (٣) الاستثمار المحلي للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ (مليار دينار عراقي)

التوزيع النسبي للاستثمارات المحلية ٢٠١٨-٢٠٢٢ مليار دينارعراقي		
القطاع	الاستثمار (مليار دينار عراقي)	%
النفط	٨٤٦٨٣,٧	%٣٨,٤
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢,١	%١٧,٩
الخدمات	٣٧٢١٩,٠	%١٦,٩
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣,٣	%٩.٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣,٦	%٥,٥
التجارة	٨٥٤٥,١	%٣,٩
الزراعة	٧٥٧٤,٢	%٣,٤
المال والتامين	٥٦٧٧,٢	%٢,٦
الصناعات التحويلية	٤٨٥٤,٣	%٢,٢
التعدين	٢٨,٦	%٠,٠١
الكلي	٢٢٠٦٤٠,٠	١٠٠%

(تقرير الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.٢٠٢٢)

وعند ملاحظة توزيع الاستثمارات المحلية على القطاعات الاقتصادية داخل العراق يكون قطاع النفط المتصدر من هذه الاستثمارات ، اذ يعتبر قطاع واسع يحتاج الى راس المال والتكنلوجيا المتطورة ، وتشكل حوالي نسبة ٣٨,٤ ، وبمبلغ اجمالي قدره ٨٤,٧ ترليون دينار ، فيما تشكل مجموع قطاعات البنية التحتية مجتمعة ، فكان نصيب البناء والتشييد مبلغ ١٢,٢ ترليون دينار ، اما الكهرباء والماء حوالي ٢٠,٢ ترليون دينار ، واخيرا النقل والمواصلات مبلغ ٣٩,٦ ترليون دينار ، وجميعهم يشكلون نسبة ٤٩,٥% . ويساهم القطاع الخاص في هذه القطاعات بنسبة كبيرة . اما فيما يخص قطاع الخدمات كانت حصته ٣٧,٢ ترليون دينار ، ويشكل نسبة ١٧% من اجمالي الاستثمار. في حين ان كل من قطاع الزراعة والصناعة التحويلية كانت منخفضة بنسبة ٥,٦% ، وهذا بسبب ضعف هذه القطاعات ، وضعف المنافسة فيها ، وعدم وجود الادوات

التكنلوجية المتطورة واهمالها من قبل الحكومات المتعاقبة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٢٢. (تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار العراقي ٢٠٢٢.

٢. الاستثمار الأجنبي (Foreign Investment) في العراق

ينعكس السلوك السياسي للحكومة العراقية في الاجراءات والقوانين الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى العراق ، الذي هو ضروري في وقتنا الحالي نظرا لحاجة الدول لرأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فيعد هذا الاستثمار من اهم مصادر الحصول على الاموال وله دور في التمويل الأجنبي للدول المضيفة. كما انه يساهم في جلب التكنلوجيا المتطورة وتطوير البنى التحتيّة وتوفير فرص العمل ، لذلك من الضروري توفير بيئة آمنة ومناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، ووضع المعالجات القانونية ، وتقديم الضمانات القانونية الكفيلة لحماية المستثمر ، وإزالة مخاوفه من هذه الإجراءات أو التخفيف منها ، مثل الحضر المطلق ، أو المشروط.

وفي نفس السياق منح المستثمر الأجنبي التسهيلات الإدارية اللازمة المتعلقة بالمشروع الاستثماري. في عام ٢٠٠٣ ، شهد العراق تغيرًا سياسيًا سريعًا ومفاجئًا ، رافقه تغيير في هيكل الأسواق الدولية ، متأثرًا بالسلوك السياسي للدول. لذلك يجب على العراق أن يقوم بإصلاحات كبيرة في جميع المجالات ، وأن يكون السلوك السياسي للحكومة العراقية مشجعا للاستثمارات الأجنبية ، وأن يكون نظامه الإداري عقلانيا ، ويشكل هيكلا ماليا قويا يتميز بالمرونة ليكون مؤهلا لمواجهة الازمات المالية ، ويعطي القطاع الاقتصادي اهتماما أكبر ويعمل على استكشاف فرص الاستثمار الأجنبي. (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢٢)

أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد يعتمد على قطاع النفط إلى حد كبير ، حيث يشكل تقريبا المصدر الوحيد لإجمالي الإيرادات ، ويعتبر اقتصاده ريعي يتأثر بأسعار السوق النفطية التي تتقلب أسعارها عالميا بشكل كبير ، ويتأثر بهذه التقلبات ، لذلك سعت الحكومة العراقية بايجاد مصادر متنوعة تكون بديلة عن النفط تشكل مصدر للدخل الوطني. (الطعان ٢٠٠٧ ، ٥٢)

نلاحظ بعد عام ٢٠٠٣ أن عددا كبيرا من الشركات الأجنبية توجه للحصول على استثمارات خاصة في قطاع النفط ، وهذا دليل على رغبة واضحة لرأس المال الأجنبي في القدوم إلى العراق ، والاستثمار فيه رغم تعثر السلوك السياسي ، وسوء الوضع الأمني والاقتصادي.

لقد اتخذت الحكومات المتعاقبة في الحكم الإجراءات القانونية والإدارية لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحقق التقدم الصناعي والتكنولوجي ، وتوظيف وتدريب القوى العاملة المحلية على وسائل الإنتاج الحديثة وتسمح في الدخول الى أسواق متطورة جديدة تزيد التجارة العالمية (العيساوي ، والطالقاني ٢٠١٤ ، ٤٥)

يعتبر العراق ارض خصبة للمستثمرين الاجانب والشركات الاجنبية ، ويحثهم على الاستثمار فيه ، فهو يمتلك سمات هامة ، كالموقع الجغرافي الاستراتيجي والحيوي ، وامتلاكه لثروات اقتصادية وموارد طبيعية متنوعة من الممكن ان تستغلال بشكل امثل ، وتساهم في دعم الاقتصاد العراقي وزيادة النمو الاقتصادي المتثمل بزيادة الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي. لذلك سعت الحكومة العراقية إلى إيجاد الحلول والمعالجات الممكنة للمشاكل ، ومواجهة التحديات والتغلب عليها وخاصة بعد عام ٢٠١٦ .(ال شبيب ٢٠٠٩، ٦٢)

الجدول (٤) الاستثمار الداخلي في العراق حسب التوزيع القطاعي بين ٢٠٠٣-٢٠١٨

القطاع	الشركات	المشاريع	الكلف (مليون دولار	٪ من الكل
النفط والفحم والغاز الطبيعي	33	43	34,612	43
العقارات	17	18	31,899	39
مواد كيميائية	3	3	6,009	7
المباني	4	8	2,035	3
الاتصالات	20	23	1,513	2
المعادن	6	6	1,101	1
الفنادق والسياحة	9	12	1,101	1
الخدمات المالية	30	52	816	1
خدمات الأعمال	46	51	445	1
التخزين	4	4	321	0.4
اخرى	60	76	1,376	1.376

(تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢)

شكل ٢ الاستثمار الداخلي في العراق حسب التوزيع القطاعي بين ٢٠٠٣-٢٠١٨

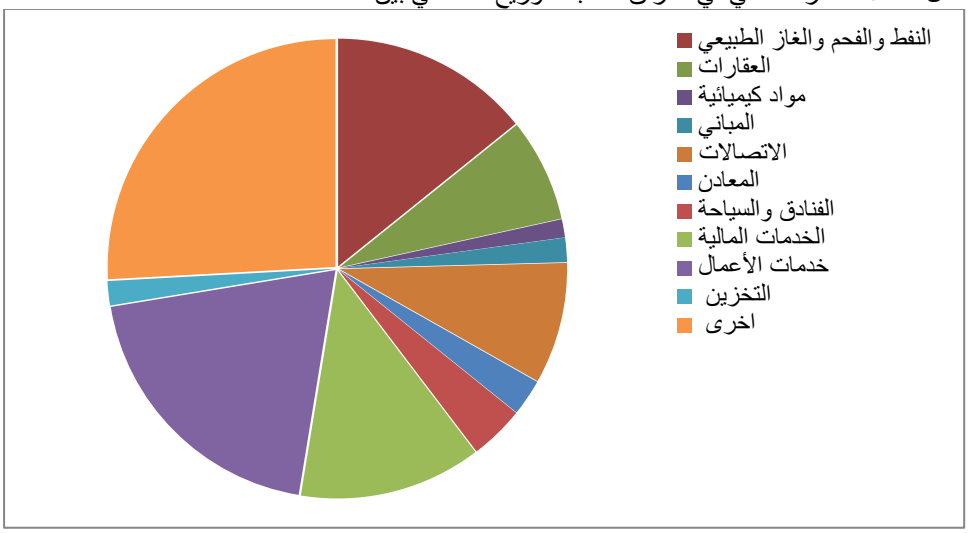

مخطط من عمل الباحثين ٢٠٢٣

الجدول 5 الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠٠٦-٢٠٢٢

السنة	القيمة
٢٠٠٦	$383,000,000
٢٠٠٧	$971,800,000
٢٠٠٨	$1,855,700,000
٢٠٠٩	$1,598,300,000
٢٠١٠	$1,396,200,000
٢٠١١	$2,082,000,000
٢٠١٢	$3,400,000,000
٢٠١٣	$5,131,400,000
٢٠١٤	$4,781,800,000
٢٠١٥	$3,316,300,000
٢٠١٦	$146,400,000
٢٠١٧	$2,084,000,000
٢٠١٨	$2,131,400,000
٢٠١٩	$3,781,800,000
٢٠٢٠	$2,316,300,000
٢٠٢١	$346,400,000
٢٠٢٢	$3,084,000,000

(International Monetary Fund, 2022)

شكل ٣ الاستثمار الأجنبي المباشر ، صافي التدفقات الوافدة من الناتج المحلي الإجمالي) ٢٠٠٦-٢٠٢٢

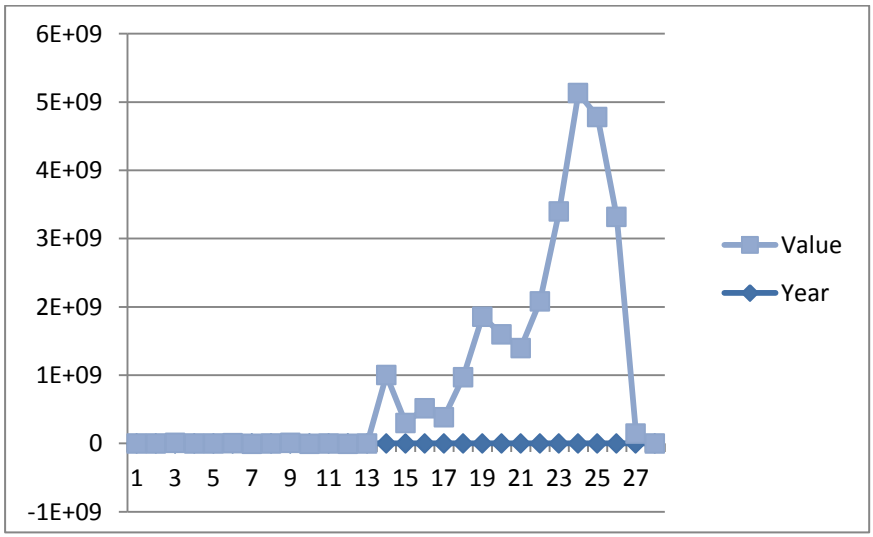

مخطط من عمل الباحثين ٢٠٢٣

الجدول (٥) الاستثمار المباشر (FDI) في العراق للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢

	2017	2018	2019	2020	2021	2022
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مليون دولار	1856	1598	1396	2082	2376	2852
	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات $ مليون	34	72	125	366	448	538

(تقرير صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢)

جدول ٧ أكبر ١٠ شركات مستثمرة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٢

Top 10 companies investing in Iraq between 2003-20٢٢				
Rank	Company	Projects	Jobs Created	Cost Million $
1	Companies 101 to 220	120	35,077	43,767
2	Royal Dutch Shell Plc	6	1,631	6,727
3	Bonyan International Investment	2	3,875	4,676
4	Dana Gas	2	416	3,267
5	Gazprom	1	146	2,617
6	ONGC	2	2 816	2,300
7	Lukoil	4	651	1,865
8	Claremont Group	2	1,075	1,754
9	John Holland	1	875	1,676
10	Lafarge	3	3 1,507	1,200
	Other	153	10,208	1 1,378
	Total	296	56,277	81,226

(Report International Monetary Fund, 2022)

شكل ٤ أكبر ١٠ شركات مستثمرة في العراق ٢٠٠٣-٢٠٢٢

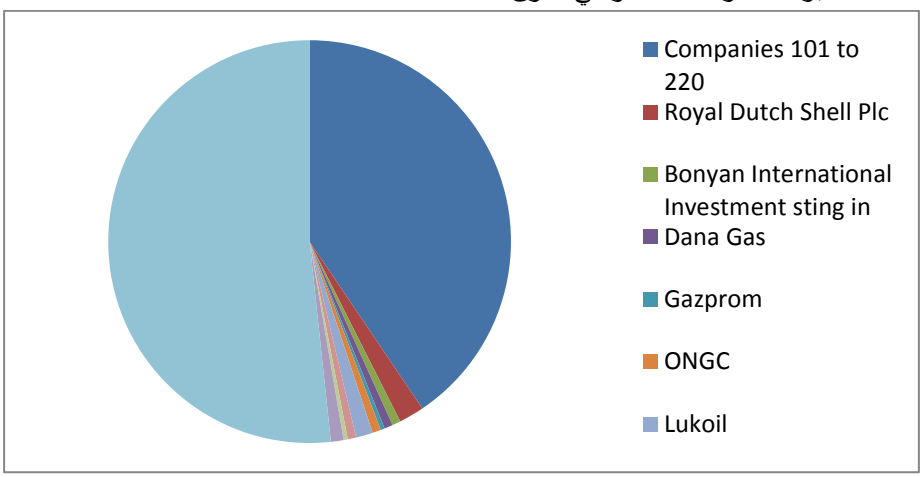

مخطط عمل الباحثين

٣. فرص الاستثمار الاجنبي في العراق

يتطلع العراق إلى جذب الاستثمار الأجنبي من مختلف دول العالم ، وتحاول الحكومة إيجاد هيكل قانوني وتشريعي متطور يناسب التطورات العالمية ، وهناك عدد كبير من الفرص الاستثمارية التي تعتبر وسيلة لزيادة الموارد المالية الدولة العراقية. (السعدي ٢٠٠٩، ٣٤)

لقد بدأ العراق بالاهتمام وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، وأصبح دور الحكومة مهماً في العمل على جذب هذه الاستثمارات العالمية إلى العراق ، وازداد هذا الاهتمام مع تحسن الأوضاع السياسية والأمنية فيه ، من الدوافع المهمة والأساسية للمستثمر الأجنبي للاستثمار في العراق تنوع مصادره. يتمتع العراق بتنويع طبيعة قطاعاته التي تجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وظهرت العديد من الفرص الاستثمارية والتي سنذكرها على النحو التالي:

أ قطاع الصناعة: تمتلك وزارة الصناعة العراقية ٦٥ شركة في مختلف القطاعات الصناعية ، و٢٤٠ معمل صناعي تخضع جميعها للشراكة مع الاستثمارات الأجنبية. تقدر الاستثمارات الأجنبية بنحو ٤ مليارات دولار ، ويتم إعادة إنشائها وإعادة تأهيلها. ومن أهم هذه الشركات التي يتم إعادة تأهيلها شركة البتروكيماويات وشركات الانشاءات وشركات الأدوية.

ب قطاع البنية التحتية: تلعب زيادة حجم المنح والقروض التي يقدمها البنك الدولي للعراق لإعادة البنية التحتية في مختلف القطاعات ، مثل التعليم والصحة والكهرباء والنفط والري والاتصالات والمواصلات دورًا مهمًا في تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وتحسين مناخ الاستثمار العراقي. (هاشم ٢٠١٦ ، ٥٢)

ج قطاع العقارات: تعتبر أراضي العراق من أغلى المواقع العقارية ، وهي من أهم الأماكن العالمية للاستثمار. إن وجود المراقد الدينية والمدن التجارية القوية جعلها أماكن جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

د قطاع السياحة: يتمتع هذا القطاع باهمية ومكانة متميزة في الخطط الاستثمارية للعديد من الدول لمساهمتها في التنمية الاقتصادية ، وهو نشاط له آثر اقتصادي وثقافي واجتماعي ، وفيما يخص العراق يمكننا ملاحظ تنوع فرص الاستثمار السياحي ، حيث يمتلك السياحة الدينية والتي تشكل الحصة الكبرى من هذا القطاع بسبب وجود عدد كبير من المراقد الدينية فيه. وسياحة الأهوار في الجنوب وسياحة المواقع الأثرية في جميع محافظاته ، والسياحة في المناطق الطبيعية وخاصة في اقليم كوردستان العراق الذي ينعم باستقرار أمني كبير ، والذي اتجه الى جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الاجنبية ، والتي تعمل على تعزيز القدرات السياحية. تساهم واردات السياحة في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ، وقد شهد عام ٢٠١٩ ارتفاع طفيف في اجمالي واردات هذا القطاع ليصل الى ٣% في حين كان عام ٢٠١٨ ١% ، وعلى الرغم من هذه الزيادة الا ان هذا القطاع مازال يعاني من الاهمال ، وعدم الاهتمام.(المحمدي و الحياني ٢٠٢١ ،٢٨)

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث موضوع السلوك السياسي في العراق وأثره على الاستثمارات المحلية والأجنبية فيه بعد عام ٢٠٠٣. ومن حيث مفهوم وخصائص وشروط وأشكال هذا السلوك والمتغيرات التي تؤثر عليه ، واوضح البحث أثر هذا السلوك على الاستثمارات المحلية والأجنبية

في العراق ، والتعرف على الفرص التي يواجهها الاستثمار والعقبات التي تعترضه والمعالجات والإجراءات لإيجاد حلول لها. انتهى البحث ان السلوك السياسي للعراق عامل مهم ، ومؤثر في هذه الاستثمارات. بعد عام ٢٠٠٣ فُتحت أبواب الاستثمارات وصدرت القوانين والتشريعات المتعلقة بها التي. إلا أن حالة عدم الاستقرار فرضت مشاكل اقتصادية. والمبالغ طائلة التي صرفت بدون تخطيط سليم ادت الى ضعف الاستثمار فيه. بعد العام ٢٠١٧ بدت الدول والشركات العالمية الكبرى بالقدوم الى العراق والاستثمار. وبداء العراق بتدعيم علاقات هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في دول العالم. وجلب رؤوس ألاموال ألاجنبية ، وجذب كبرى الشركات العالمية اليه واستثمار مليارات الدولارات بشكل إيجابي في مختلف القطاعات.

لقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية :

١. اتجه السلوك السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ نحو الانفتاح الاقتصادي على دول العالم الاخرى ، والسماح للاستثمارات الاجنبية الدخول الى العراق ، خاصة بعد العام ٢٠٠٥، عندما صدر قانون الاستثمار الأجنبي.
٢. هناك فرص كثيرة للاستثمار المحلي والاجنبي داخل الاراضي العراقية بسبب موقعه الجغرافي المتميز ، وتنوع موارده الطبيعية والبشرية الجيدة .
٣. يواجه الاستثمار المحلي والاجنبي العديد من المعوقات والقيود معظمها ناتج عن السلوك السياسي للحكومات المتعاقبة في حكمها ، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ ، ومشكلات أخرى تتعلق بنضرة المجتمع العراقي للاستثمارات ، وخاصة الاجنبية منها ، وغالبا ماتكون هذه النظرة عدائية تجاه هذه الاستثمارات.
٤. اتجاه السلوك السياسي في السنوات الأخيرة لتشجيع الاستثمار ، ووضع عدد من الحلول والإجراءات الحالية والمستقبلية لتحسين وضع هذه الاستثمارات.

استنادا لما تناوله هذا البحث يوصي الباحثون بما يلي:

١. من الجيد ان يكون السلوك السياسي للحكومة العراقية مشجعا للاستثمارات المحلية والاجنبية. والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية والاستثمار فيها ، وتقديم التسهيلات الكافية لمزاولة النشاط الاستثماري فيها
٢. تعديل القوانين التي تخص عملية الاستثمارات ، وتقديم الضمانات الكافية للمستثمر المحلي والاجنبي

٣. على الحكومة العراقية العمل بمبدأ الشفافية عند الاتفاق مع الشركات الاجنبية ، وان تكون هذه الشركات على دراية بالتطور السياسي والامني والاقتصادي داخل العراق ، وتحديد القطاعات التي يسمح الاستثمار فيها.

المصادر باللغة العربية

١ السعدي، صبري زاير . ٢٠٠٩. *التجربة الاقتصادية في العراق، النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني .(١٩٥١-٢٠٠٦)*. بغداد: دار المدى للثقافة والنشر .

٢ ال شبيب، دريد كامل .٢٠٠٩. *الاستثمار والتحليل الاستثماري*. الاردن : دار اليازوري للنشر والتوزيع.

٣ العيساوي، عبد الكريم جابر شنجار، والطالقاني، السيد شوكت كاظم طالب . ٢٠١٤ . *الاستثمار في محافظة النجف الأشرف الواقع والمستقبل* . الديوانية: دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع .

٤ سالم، محمد صلاح. ٢٠٠٣. *العراق ماذا جرى ؟ واحتمالات المستقبل* . مصر: مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية .

٥ صالح، جمعة قادر . ٢٠١٦. *الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة – دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون* . بيروت: منشورات زين الحقوقية.

٦ ثانيا: الدوريات

٧ اصلان، حسين عباس . ٢٠١٨. "الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات التصنيف". العراق: *مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية* .

٨ الاسطل، كمال محمد .٢٠١٣. "السلوك السياسي والمفاهيم السلوكية" . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٩ الاملح، حامد عبد الحسين خضير .٢٠٢٢. "دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠/ قراءة تحليلية" . *مجلة البحوث والدراسات النفطية* ، العدد ٣٦ .

١٠ الشمري، ناظم نواف .٢٠١١. "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية" . الجامعة المستنصرية: *مجلة السياسية الدولية* ، العدد ١٨.

١١ الطعان، حاتم فارس .٢٠٠٧. "الاستثمار اهدافه ودوافعه مجلة كلية الادارة والاقتصاد "، جامعة بغداد ، العدد ١٤.

١٢ المحمدي، مهند خليفة عبيد ، و محمد خيري مرزوك الحياني.٢٠٢١." أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – ٢٠١٨ ". كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة.

١٣ اوجي، زينل أغا .٢٠١١. "السلوك السياسي".

14 http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=20831

١٥ داود، احمد فاضل جاسم .٢٠١٤." عدم الاستقرار المجتمعي في العراق مابعد ٢٠٠٣ :دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية" . *مجلة السياسة الدولية* ، الجامعة المستنصرية ، العراق.

١٦ دايش، جاسم محمد .٢٠١٨. "ماهية السلوك السياسي . *الحوار المتمدن* .عدد ٥٩١٦ .

١٧ زكي، محمد احمد .٢٠١٤." اثر المناخ الاستثماري في نشاط القطاع الخاص المحلي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ". رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية .

١٨ عبد القادر، رافع .٢٠١٤." اثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر". *مجلة الادارة والاقتصاد للدرسات الاقتصادية والادارية والمالية* . العدد الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل.

١٩ عيسى، سعد صالح ، ومصطفى، منذر صابر .٢٠١٨. "أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق(٢٠١٥-٢٠٠٣) ". *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية* ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٣ ، جامعة تكريت .

٢٠ فاضل، ندى حميد .٢٠١٩." تقدير وتحليل دوال الاستثمار للقطاعات الاقتصادية والانتاجية في العراق باستعمال نماذج انحدار البيانات الطويلة للمدة من ١٩٩٥-٢٠١٦ "، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الفلوجة

٢١ هاشم، حنان عبد الخضر.٢٠١٦." التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي: بين الضرورات والاثار المستقبلية "، *مجلة الكوت للعولوم الاقتصادية والادارية*.

٢٢ هاشم، حنان عبد الخضر، وبخيت، حيدر نعمة .٢٠٢٠."الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي:اسباب التراجع وسبل التحفيز ". وقائع المؤتمر العلمي ، كلية الادراة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .

٢٣ تقرير الهيئة الوطنية للاستثمار العراقي .٢٠٢٢.

٢٤ تقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة .٢٠٢٢.

٢٥ تقرير صندوق النقد الدولي .٢٠٢٢.

٢٦ ابراهيم، بدر الدين .٢٠١٤. "اهمية الحرية الاقتصادية ". صحيفة المؤتمر . العدد ٢٩ ،العراق ، 2014.

المصادر باللغة الانكليزية

1 Al-Saadi, Sabri Zayer.2009. Altajrba Alaktsadya fee Al Iraq, *AlnaftWA; dimkratya WAlsuok fee Almshrua Alaktsadya Alwatany (1951-2006)*. [*The Economic Experience in Iraq, Oil, Democracy and the Market in the National Economic Project (1951-2006*]. Baghdad: Dar Al Mada for Culture and Publishing.

2 Al Shabib, Duraid Kamel. 2009. *Alistethmar WAltahlyl Alistethmary*. [*Investment and investment analysis*]. Jordan: Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.

3 Al-Issawi, Abdul Karim Jaber Shinjar, W Al-Talqani, Mr. Shawkat Kazem Talib. 2014. *Alistethmar fee Muhafatht Al Nagef Alashraf Alwakia WAlmustakbal*. [*in the Al-Najaf Governorate, the Reality and the Future*]. Al-Diwaniyah: Neipur Printing, Publishing and Distribution House, Iraq

4 Salem, Mohamed Salah. 2003. *Al Iraq matha jara? Wihtmajat Almustakbal*. [*Iraq what happened? And Possibilities for the Future*]. Egypt: Ain Center for Human and Social Studies and Research.

5 Saleh, Juma Qadir. 2016. *Alfasad Aladary ala Alwathifa Alama- Derasa mukarna ben Alshariaa W Alkanun* [*Administrative corruption and its impact on public office - a comparative study between Sharia and law*]. Beirut : Zein Law Publications, .

Second: periodicals

6 Aslan, Hussein Abbas. 2018. *Alistethmar fee Al Iraq: Alfuras W Almuaukat Altasnyf.* [*Investing in Iraq: Opportunities and Obstacles Classification*] .Iraq: Al-Nahrain Center for Strategic Studies.

7 Al-Astal, Kamal Muhammad.2013.*Alsuluk Alaiasy WAlmafahim Alsulukya* .[*Political behavior and behavioral concepts*], Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

8 Al-Amalh, Hamed Abdel Hussein Khudair .2022. "Dur Alnaft fee Alaktsad Al Iraqy LLMDE 2005-2020. Keraa Tahlilya [The role of oil in the Iraqi economy for the period 2005-2020/Analytical reading". *Journal of Petroleum Research and Studies*, No. 36, Ministry of Oil.

9 Al-Shammari, Nazim Nawaf. .2011. "Thaheerat adem Alastkrar A Alsiasy fee Al Iraq W tadaayath Alarabya W Alaklimya. [The phenomenon of political instability in Iraq and its Arab and regional repercussions]" *International Political Journal*, No. 18, Al-Mustansiriya University.

10 Al-Ta'an Hatem Fares.2007. "Alistethmar ahdafh W dawafeeh [Investment, its objectives and motives]", *Journal of the College of Administration and Economics*, University of Baghdad, No. 14.

11 Al-Muhammadi, Muhannad Khalifa Obaid, W Al-Hayani Muhammad Khairy Marzouk. 2021." Ather Muhdedat Alistethmar fee Alaktsad Al Iraqy Llmuda 2004-2018[The impact of investment determinants on the Iraqi economy for the period 2004 – 2018]", College of Administration and Economics - University of Fallujah.

12 Oji, Zainal Agha. 2011 . Alsuluk Alaiasy. {Politicalbehavior} http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=20831

13 Dawoud, Ahmed Fadel Jassim. 2014." adam Alastkrar Almjtamay fee Al Iraq ma bad 2003.Derasa Tahlilya fee Altahadyat Almjtamaya W Alafak Almustakbalya. [Societal instability in Iraq after 2003: an analytical study of societal challenges and future prospects]". *The International and Political Journal* ،Al-Mustansiriya University, Iraq.

14 Dayish, Jassim Muhammad. 2018." Mahyat Alsuluk Alaiasy. [The nature of political behavior]", *Al-Hiwar Al-Mutamaddin*.No. 5916.

15 Zaki, Mohamed Ahmed.2014. "Ather Almanak Alistethmar fee nashat Al kata Almahaly fee Al Iraq bad alam 2003[The impact of the investment climate on local private sector activity in Iraq after 2003]", Master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.

16 Abdul Qader, Rafi'. (2014). "Ather muasher Alhurya Alaktsadya ala Manak Alistethmar Alajnaby Almubasher.[The impact of the economic freedom index on the foreign direct investment climate]". *Journal of Administration and Economics for Economic*, Administrative and Financial Studies, first issue, College of Administration and Economics, University of Babylon, Iraq.

17 Issa, Saad Saleh, W Mustafa, Munther Saber. 2018. "Ather Alastkrar A Alsiasy W Altanmya Alaktsadya fee Al Iraq (2003-2015).[The Impact of Political Stability and Economic Development in Iraq (2003-2015)]". *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Volume 14, Issue 43, Tikrit University

18 Fadel, Nada Hamid. 2019. Takdyr W Tahlyl daual Alistethmar Llkataat Alaktsadya W a Lantajya fee Al Iraq bastamal namathj inhdar Albayanat Altawyla Llmda mn 1955-

2016. "[Estimating and analyzing investment functions for the economic and production sectors in Iraq using long data regression models for the period from 1995-2016]" Master's thesis, College of Administration and Economics, University of Fallujah.

19 Hashem, Hanan Abdel Khader. 2016. "Altagyr Alhaikaly fee Alaktsad Al Iraqy: ben Altharurat W Alathar Almustakbalya. [Structural change in the Iraqi economy: between necessities and future effects]". *Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences*.

20 Hashem, Hanan Abdel Khader, and Bakhit, Haider Nimah. 2020. "Alistethmar Almahaly fee Alaktsad Al Iraqy: Asbab Altaraje W subal Altahfyz. [Domestic investment in the Iraqi economy: causes of decline and ways to stimulate]". Proceedings of the Scientific Conference, College of Administration and Economics, University of Kufa.

21 Ibrahim, Khalil was observed. 2021. "The impact of foreign direct investment by a multinational company on macroeconomic variables on the Iraqi economy: a comparison with selected countries in the Middle East and North Africa"; Doctor of Philosophy, Business Administration.

22 Report of the Iraqi National Investment Commission. 2022.

23 Report of the Central Agency for Statistics and Information Technology, Annual Statistical Collection for Various Years.2022.

24 Report International Monetary Fund .2022.

25 International Monetary Fund. 2022.

26 Ibrahim, Badr Al-Din .2014."Ahamyat Alhurya Alaktsadya. [The importance of economic freedom]. Al-Mutamar newspaper, issue 29, Iraq, 2014.